إصلاح التعليم والمواءمة مع متطلبات أسواق العمل

إصلاح التعليم والمواءمة مع متطلبات أسواق العمل

1/6: اقتصاديات التعليم والتوظف Economics of Education and Employment

تتفق التجارب الدولية على إمكانية اعتماد أو تبني طائفة من التدابير لتيسير انتقال الشباب من المدرسة إلى العمل،

- تدور معظم المناقشات بالنسبة للتعليم والتنمية بصفة عامة، والتعليم والتوظف بصفة خاصة، حول عنصرين اقتصاديين جوهرين هما:-
  - التفاعل بين (الطلب) على التعليم من جانب الأفراد، وإتاحة أو (عرض) الأماكن التعليمية من جانب المؤسسات التعليمية المحددة (كاستجابة للضغوط السياسية داخل الدولة أو وفقا للتعبير الاقتصادي – (الأولويات).

- التمييز بين المنافع والتكاليف الخاصة من ناحية والمنافع والتكاليف الاجتماعية من ناحية أخرى بالنسبة لمستويات التعليم المختلفة (الجدوى المجتمعية النهائية من أنظمة التعليم السائدة) .

2/6 : العلاقة بين فرص التوظف والطلب على خدمات التعليم

- يتحدد التعليم بالطلب عليه والعرض منه، مثل أي سلعة أو أي خدمة أخرى (في ظل ثبات العوامل الأخرى) ، وفي ضوء إن معظم العرض من التعليم يعتبر سلعة عامة في الدول النامية، فإن محددات الطلب على التعليم أصبحت أكثر أهمية من محددات العرض.

- أما بالنسبة لجانب الطلب على التعليم، فهو يتوقف على مستويات التعليم المرغوبة من جانب المواطنين والتي تحدد على أساسيين هما:-

- الدخول المتوقعة في المستقبل عند التوظيف والمتوقع زيادتها كلما ارتفع مستوى التعليم، (منافع التعليم الخاصة) .
- التكاليف التعليمية المباشرة وغير المباشرة التي يتحملها الطلاب كلما زاد تعليمهم في مراحل التعليم المختلفة.

- **إن الطلب على التعليم**، في حقيقة الأمر، يعتبر طلباً مشتقاً من الطلب على فرص التوظف ذات الأجر المرتفع في القطاع الحديث.
- ويعود السبب في ذلك إلى أن الحصول على مثل هذه الوظائف يتحدد إلى درجة كبيرة بمقدار التعليم الذي حصل عليه الشخص.
- وبذلك يمكن القول أن معظم الأفراد في الدول النامية (والفقراء منهم على وجه الخصوص) يطلبون التعليم لضمان الحصول على وظيفة. وينبغي أن تفوق تلك المنافع ما يتكبده الشخص من نفقات التعليم.
- **أما بالنسبة لجانب العرض من التعليم**، نجد أن حجم المعروض من الأماكن التعليمية المختلفة يتوقف على العملية السياسية بدرجة كبيرة، (غالبا ما تكون مرتبطة بمعايير غير اقتصادية).

- وبالتالي يمكن القول أن العرض **التعليمي يتحدد بمقدار الإنفاق الحكومي على التعليم، وفي هذا الإطار نلفت الانتباه إلى ظاهرتين أساسيتين لربط الموضوع التعليمي بموضوع أسواق العمل:-**
- تتجه الحكومات نتيجة للضغط السياسي إلى أن تربط الأجر بمستوى التعليم وليس بالحد الأدنى من المؤهلات التعليمية المطلوبة لأداء العمل.
- مصروفات التعليم في المستوى المبكر من التعليم الابتدائي عادة ما تكون صورية، ثم تتجه تلك المصروفات للزيادة بحدة في المستويات التالية حتى التعليم الثانوي، ثم تتجه مرة أخرى للانخفاض في مستوى التعليم الجامعي (حيث تتحمل الدولة النسبة الأكبر من المصروفات).

- في ظل هذه الظروف والتي تنطبق على العديد من الدول النامية، فإننا يمكن أن نتوقع أن مستويات التعليم المطلوبة تصبح أعلى، لأن المنافع الخاصة المتوقعة لتعليم أعلى تصبح أكبر، وذلك بالمقارنة بمستوى التعليم الأقل.
- حيث تكون التكاليف عند هذه المستويات المرتفعة من التعليم منخفضة نسبيا، وبالتالي نجد أن الطلب على التعليم يزداد عبر الوقت، وذلك كلما استمرت القناعة بزيادة فرص التوظف لمستويات التعليم الأعلى.
- كما أن الملاحظة الهامة هي انه كلما أصبح مستوى معين من التعليم غير مربح، فإن هذا يقود إلى استهداف هذا التعليم كنقطة أو كمرحلة وسيطة للعبور إلى المستوى التعليمي الأعلى. (ومن ثم زيادة الطلب علي المرحلة التي عمليا يتراجع عائدها).

- ويترتب على ذلك توليد ضغط كبير على الحكومة كي تزيد من التجهيزات المطلوبة للتعليم على كافة المستويات ، حتى تستطيع تلبية الطلب المتزايد على كل المراحل.
- **بمعنى أنه كلما** كان الحصول على الوظيفة عند مستوى تعليمي معين (مستوى أدنى) أمر صعب كلما زاد الطلب على المستوى التعليمي الأعلى، وهو الأمر الذي يُدعمه أصحاب الأعمال في الدول النامية، في القطاع الخاص أو القطاع الحكومي، وذلك بطلب موظفين ذوى مستوى تعليمي أكبر (لوظائف قد لا تتطلب ذلك المستوى التعليمي المرتفع) .

3/6: الفوائد والتكاليف الخاصة للتعليم – مقابل – الفوائد والتكاليف الاجتماعية للتعليم

- تكاليف التعليم: تنقسم إلى نوعين هما : **التكاليف الاجتماعية والتكاليف الخاصة.**
- **تتمثل التكاليف الاجتماعية للتعليم** في تكلفة الفرصة البديلة والمتمثلة في استثمار أو استخدام الأموال التي يتم التوسع بها في التعليم في أي قطاع آخر (تزداد التكاليف الاجتماعية للتعليم بمعدل متزايد عند مستويات التعليم المرتفعة) .
- أما **تكاليف التعليم الخاصة** فهي التكاليف التي يتحملها الطالب (وهي تتزايد بشكل عام بمعدل متناقص كلما زاد مستوى الطلب على مراحل التعليم المرتفعة، بل وربما تنخفض) .

- وبذلك نجد أن هناك فجوة بين التكاليف الاجتماعية والتكاليف الخاصة للتعليم. وتتزايد هذه الفجوة عند مستويات التعليم المرتفعة مقارنة بالمستويات المنخفضة.
- لذلك نجد أن الطلب على التعليم عند المستويات المرتفعة في الدول النامية يكون متزايد بصورة مبالغ فيها، وذلك مقارنة بأماكن التعليم المتوافرة عند تلك المستويات المرتفعة في تلك الدول.
- وبالتالي نجد هناك سوء في تخصيص الموارد في تلك المراحل ، وذلك بمعيار التكاليف الاجتماعية.

منافع التعليم

- **كذلك تنقسم المنافع من التعليم إلى منافع خاصة ومنافع اجتماعية.**
- **تتمثل المنافع الاجتماعية** للتعليم في زيادة مستويات الإنتاجية الكلية في المجتمع نتيجة لزيادة الثقافة والمهارات (الرياضية والعلمية) التي يكتسبها الأفراد من التعليم.
- أما المنافع الخاصة فهي تتمثل في زيادة الأجر كلما زاد مستوى التعليم.
- وتظهر التجارب أن العوائد أو المنافع الخاصة المتوقعة تتزايد بمعدل متزايد في البداية (التعليمية) وهو ما يعكس تحسن مستويات الإنتاجية، فمثلاً ترتفع إنتاجية صغار المزارعين وأصحاب التوظف الذاتي نتيجة حصولهم على التعليم الأساسي والتخلص من الأمية.
- **وتكون الاستراتيجية المثلى لتعظيم معدل العائد** عند تعظيم الفرق بين المنافع والتكاليف الخاصة.

- تظهر التجارب أن منحنى المنافع الاجتماعية يرتفع عند المراحل الأولى من مستويات التعليم، (حيث يحصل الفلاح والموظف على التعليم الأساسي والمهارات الرياضية والمهنية) أما عند مستويات التعليم المرتفعة تزداد المنافع الاجتماعية بصورة أقل، على العكس من ذلك نجد منحنى التكاليف الاجتماعية يزداد بمعدل منخفض عند مستويات التعليم الأولية، ثم يتزايد بمعدلات متزايدة عند مستويات التعليم المرتفعة لكل من الزيادة في رأس المال والتكاليف العالية والتكاليف الجارية لمستويات التعليم العليا (المباني والعدد والآلات وغيرها المعتمدة أساسا على الدعم والإنفاق الحكومي من الموازنة العامة للدولة) .

- وبذلك يتضح أن الاستراتيجية المثلى للتعليم من وجهة النظر الاجتماعية تنحصر في تحقيق سنوات التعليم التي يكون عندها صافي العوائد الاجتماعية مرتفعا، حيث تكون التكاليف اقل من العوائد الاجتماعية. والعكس صحيح.

4/6: التعليم والمجتمع والتنمية: بعض القضايا

Education, Society, and Development: Some Issues

- لا يمكن أن نحلل العلاقة بين التعليم والتنمية دون أن نربط بشكل واضح وصريح بين هيكل النظام التعليمي والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات خاصة في الدول النامية. فالنظم التعليمية غالبا لا تعكس إلا جوهر طبيعة هذا المجتمع. على سبيل المثال، إذا كان هناك تفاوت في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، فإن النظام التعليمي من المحتمل أن يعكس هذا التفاوت. في نفس الوقت يؤثر التعليم على شكل واتجاه المجتمع المستقبلي. وعلى هذا فإن الربط بين التعليم والتنمية يسير في الاتجاهين، فالهيكل الاقتصادي والاجتماعي للأمم يؤثر في النظم التعليمية ، وبالعكس فإن إصلاح التعليم يؤدي لإعادة هيكلة وتطوير الشكل الاجتماعي والاقتصادي في الدولة .

التعليم والنمو الاقتصادي

- يؤثر التعليم على النمو الاقتصادي بصورة مباشرة. فقد أوضحت الدراسات أن التقدم في الدول الغربية لم يكن نتيجة للنمو في رأس المال المادي فحسب، بل كان جزءه الأكبر نتيجة الاستثمار في رأس المال البشري. ومن ثم هناك علاقة بين درجة التعليم كمتغير مستقل ودرجة النمو الاقتصادي كمتغير تابع.

حيث يسهم التوسع في التعليم في زيادة النمو الاقتصادي الكلي من خلال :

- صنع قوة عاملة أكثر إنتاجية ومواكبة لمتطلبات الإنتاج الحديث، والحد من الاعتماد على العمالة والخبرات الأجنبية وضمان الاستخدام الأمثل والكفء للمورد البشري الذي بدوره سيدعم الاستخدام الأمثل والكفء لباقي الموارد المتاحة.

- وجدِير بالذكر ، أنه حتى لو كانت هناك استثمارات أخرى بديلة تولد قدراً أكبر من النمو الاقتصادي، فإن ذلك لا ينتقص من المساهمة الكبيرة – سواء الاقتصادية أو غير الاقتصادية – التي يقدمها التعليم لتشجيع النمو الاقتصادي.

2/4/6 التعليم والتوظف وعدم المساواة والفقر

- بدأ الاهتمام بدراسة العلاقة بين التعليم والفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، فقد كانت الدراسات قبل ذلك معنية فقط بدراسة أثر التعليم على معدلات نمو الناتج. ومع ذلك فقد أظهرت الدراسات الحديثة (عكس ما هو كان مفترض) بأن النظم التعليمية في العديد من الدول النامية تؤدي إلى زيادة عدم المساواة في توزيع الدخل (وليس إلى تخفيضها).
- ويرجع السبب الأساسي لهذا الأثر المعكوس إلى وجود ارتباط موجب بين مستوى التعليم ومستوى الدخل الذي يحصل عليه الشخص خلال حياته.
- ويكون هذا الارتباط صحيحاً – خاصة – بالنسبة للعاملين الذين أكملوا مراحل التعليم الثانوي والجامعي، حيث تزيد دخولهم كثيرا عن العاملين الذين حصلوا على التعليم الأساسي فقط، (بمقدار ارتفاع يتراوح بين 300%، 800%).

- وفي ضوءٍ ارتباطٍ مستوى الدخل الذي يمكن اكتسابه، بعدد سنوات التعليم، فإن قدراً كبيراً من عدم المساواة في الدخل سوف يتولد نتيجة أن النسبة الأكبر التي تواصل سنوات دراستها الثانوية والجامعية تنتمي إلى فئات الدخل العليا والمتوسطة.
- بمعنى انه إذا كان الفقراء لا يستطيعون الالتحاق بالتعليم الثانوي والجامعي لأسباب مالية أو غير مالية، فإن نظام التعليم سوف يرسخ من مستويات عدم العدالة في توزيع الدخل في الدول النامية وربما يزيدها .
- لذلك فقد أوضح الاقتصادي المتخصص في التعليم John Simmon أهمية التعليم للفقراء . فالتعليم السريع لا بد منه للفقراء في معظم الدول النامية لانه طوق النجاة من الفقر.

- فالفقراء هم أول من يتسربون من التعليم لأنهم يحتاجون إلى العمل، كما أنهم أول من يطردون خارج الفصل لأنهم ينامون في الفصل نتيجة سوء التغذية، كما أنهم أول من يفشلون في الاختبارات الخاصة باللغة الانجليزية والفرنسية لأن الأطفال ذوى الدخول المرتفعة لديهم فرصة أفضل لتعلم تلك اللغات، فالآباء الفقراء يكتفوا بتعليم أبنائهم عند المستوى الذي يجعلهم يحصلون على وظيفة حتى وإن كانت وظيفة متدنية، في الوقت الذي يتركوا في الأغلب – فيه بناتهم دون تعليم.

3/4/6: تعزيز الاندماج الاجتماعي

- قد يساعد التعليم والتدريب الفئات المحرومة/الضعيفة على الخروج من دوامة الفقر، حيث العمالة متدنية المهارات والإنتاجية والأجور، والاستفادة من الفرص الناشئة، ولتعزيز هذا الامر لا بد من التركيز على عمال الاقتصاد غير المنظم والتصدي للتمييز ضد المرأة.

5/6: جودة التعليم

- ترغب بلداناً كثيرة في زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم إضافة إلى تحسين جودة التعليم، ويظهر برنامج التقييم الدولي للطلبة، التابع لمنظمة التعاون والتنمية أن نسبة كبيرة من الطلاب في البلدان متوسطة الدخل لم تكن بارعة في العلوم والرياضيات أو القراءة (خاصة في آسيا).

كذلك فقد أدى استمرار وجود مستويات عالية من التمييز بين الجنسين في التعليم والتدريب المهنيين، إلى اتجاه الفتيات إلى المجالات التي تتطلب مهارات وعلوم محدودة، ما يعني ضعف القدرات لدى مكون مركزي لسوق العمل.

- ويمكن رفع جودة التعليم والابتكار من خلال تضافر جهودِ الحكومات والجامعات ومنظمات العمال – ونقابات المدرسين أيضا – والقطاع الخاص. وقد تشمل هذه الجهود عمليات وبرامج لضمان الجودة، وتدريب المدربين وتحسين القدرات في مجال الإدارة،

وينبغي أيضاً إيلاء الاهتمام لسياساتٍ تكوينِ المدرسين، التي تهدف إلى أن تضمن لهم تكوينا سليما وتطويرا مهنيا مستمرا ومكافآت وحوافز تضاهي تلك التي تمنح لممارسي المهن المنافسة.

وفي الأخير، ينبغي توفير ظروف تعليم/ تعلّم لائقة تشجع على توظيف مدرسين ومدربين ذوي كفاءات عالية والاحتفاظ بهم وتشجعهم على الأداء الفعال.

- كذلك فمن شأن تحسين سبل الحصول على المنح الدراسية وتعزيز التعاون مع الجامعات ومعامد الأبحاث، المساممة أكثر في تنمية القدرة على الابتكار والتطوير في المجتمع.
- **تجربة كوريا**: اعتمدت على تحفيز الباحثين المؤهلين وشجعت الابتكارات. وفيما يخص التعليم المهني والعالي، تم تضمين المناهج مزيدا من المواد المرتبطة بالصناعة من أجل ضمان أن تكون قائمة على الطلب وأن تشمل المقررات التعليمية برامج التدريب المهني التي تلبي احتياجات أصحاب العمل .

6/6: نوعية القوى العاملة – مدخل وأولوية لخلق فرص العمل

- استقرت الأولويات في حقبة ما بعد الأزمة المالية العالمية على أولوية جودة القوى العاملة، حيث أدخلت البلدان إصلاحات بارزة في سياسات التعليمٍ والتدريب وذلك في إطار مساعيها للانتقال إلى تنمية أقوى وأكثر توازناً واستدامة.
- وتختلف الخطوات التي تتخذها البلدان باختلاف ظروفها الوطنية. بيد أن معظم البلدان تركز على التوجه نحو السوق وإشراك القطاع الخاص وتوفير التدريب الجيد لإنجاز ذلك.

- **حيث يمكن للبلدان ذات الدخل المنخفض** والبلدان المنتمية إلى الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط، التي ترغب في الانتقال من الزراعة والتعدين والخدمات غير المنظمة إلى التصنيع، أن تتوخى توسيع فرص الوصول إلى التعليم الثانوي والتقني والمهني وتركز على أن توفر جودة أكبر في تقديم هذه الخدمات وبناء القابلية للاستخدام.

- **أما الدول متوسطة الدخل** ذات القطاع الصناعي الكبير مثل الصين وإندونيسيا والأردن وماليزيا ومصر والسعودية وغيرها فقد اتجهت لرفع معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي، وفي ماليزيا، يهدف النموذج الاقتصادي الذي تم تبنيه في آذار/ مارس 2010 إلى جعل ماليزيا من بين الاقتصادات المتقدمة بحلول سنة 2020، ويتضمن هذا النموذج محورا كاملا لتعزيز جودة القوى العاملة من خلال التعليم لتحقيق ذلك الهدف.

7/6 : التعلم والتطوير في مكان العمل

- من المهم أيضا دراسة إمكانية التعلم أثناء العمل والتعلم في مكان العمل، مما يجعل القطاع الخاص يساهم مساهمة نشطة في تحسين القدرة التنافسية للمنشآت وكذلك للاقتصاد الكلي، لا سيما في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما يمكن للحكومات أن تمنح قطاع الأعمال حوافز للاستثمار في تنمية القوى العاملة، وأن تشجع في ذات الوقت الأفراد على استغلال فرص التعلم المتواصل وتطوير مسارهم المهني.

وبإمكان الحكومات ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل معاً تكوين مياكل فعالة للتعلم في مكان العمل وضمان الجودة وتقييم/ اعتماد الخبرات المهنية وتجارب التعلم السابقة – على نحو ما قامت به سنغافورة واليابان.

8/6 برامج الدول للمواءمة بين التعليم ومتطلبات سوق العمل:

- تواجه قضية عدم ملاءمة مخرجات العملية التعليمية مع متطلبات سوق العمل دول العالم النامي بما فيهم قطعا الدول العربية، بل ان هذه القضية تواجه أيضا العديد من الدول المتقدمة.

- ما يملي تصميم البرامج التي تتصدي لمعالجة هذه القضية بشكل يتوافق مع متطلبات وتوصيفات كل حالة وبالمراعاة الكاملة لكافة معطياتها الاقتصادية والاجتماعية وكذلك لمستهدفاتها واولوياتها الحقيقية.

فعلي سبيل المثال تواجه بعض الدول **الصناعية، مشكلة عدم التطابق بين المهارات التي ينتجها النظام التعليمي والنظام التدريبي،** والمهارات **التي يطلبها أصحاب العمل.**

- بما يؤدي إلى (نقص المهارات في بعض الصناعات) .ويتم التصدي لحل هذه المشكلة من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات أهمها:-

- **ايطاليا**: تبنت هدف : جعل التدريب أوثق ارتباطا باحتياجات سوق العمل. وتم الاعتماد على :-

- إعادة تنظيم التعليم والتدريب الفني ليصبح كقناة للتخصص المهني العالي (بديلا عن الجامعة) .

- **نيوزيلندا**: قامت بإطلاق برنامج "شراكات الصناعة" والذي يشرك الصناعة ومدربيها كمصممين مشاركين لبرامج مهارات المبتدئين (Entry-level skills program) التي ستضطلع بمعالجة نقص المهارات بالقطاعات الصناعية المختلفة.

- **كندا**: إقرار استراتيجية لتدعيم التلمذة المهنية: "استراتيجية المهارات والانتقال" لتطوير واستكمال نقص المهارات عند العمالة (من خلال توفير منح لاستكمال التدريب والتلمذة المهنية) .

9/6: التعليم وتنمية المهارات

- يبرز برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية أهمية الاستثمار في المورد البشري للحصول على قوى عاملة ماهرة وعالية الإنتاجية كأساس لزيادة إمكانات النمو وفرص العمل.
- ولذلك تحتاج الدول إلى التركيز على توفير التعليم الجيد للجميع والتدريب المهني ومهارات العمل الأساسي والتعلم المتواصل، حيث يشكل وجود قوى عاملة منتجة وجيدة التدريب دعامة بالغة الأهمية فيما يخص القابلية للاستخدام وتنمية المنشآت المستدامة، **ولا يساعد ذلك على الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم فحسب، بل ويمكن الأفراد من اغتنام الفرص التي تتيحها التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية.**

- وسعياً وراء رفع المستوى العام للتعليم وقابلية الشاب للاستخدام، زادت كثير من البلدان النامية من نسبة العمال الذين تلقوا التعليم الأساسي والذين اكتسبوا مهارات تقنية (خلال العمل) .
- ففي الهند مثلاً فقد استهدفت خطتها الخمسية الحادية عشرة (2007–2012) "رفع عدد العمال المهرة الجدد من 2.5 مليون عامل إلى أكثر من 10 مليون عامل سنوياً" (إكساب المهارات والتعلم) .

- وفي بلدان أخرى مثل الصين وماليزيا وبعض الدول العربية، كانت الاستراتيجية المتبعة مختلفة بعض الشيء، فمن أجل انتقالها إلى إنتاج وخدمات بقيمة مضافة أعلى، زادت من استثماراتها في التعليم الثانوي والعالي، سعياً لبلوغ مستويات أعلى من التوظيف ومعالجة البطالة.
- ويوضح الشكل التالي بجلاء أن مستوى الالتحاق بالتعليم الجامعي في غالبية البلدان لا يزال أقل بكثير من المستوى في الاقتصادات الأكثر تقدما في الإقليم.

المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم العالي

اقتصادات مختارة Gross Enrolment Ratio-GER

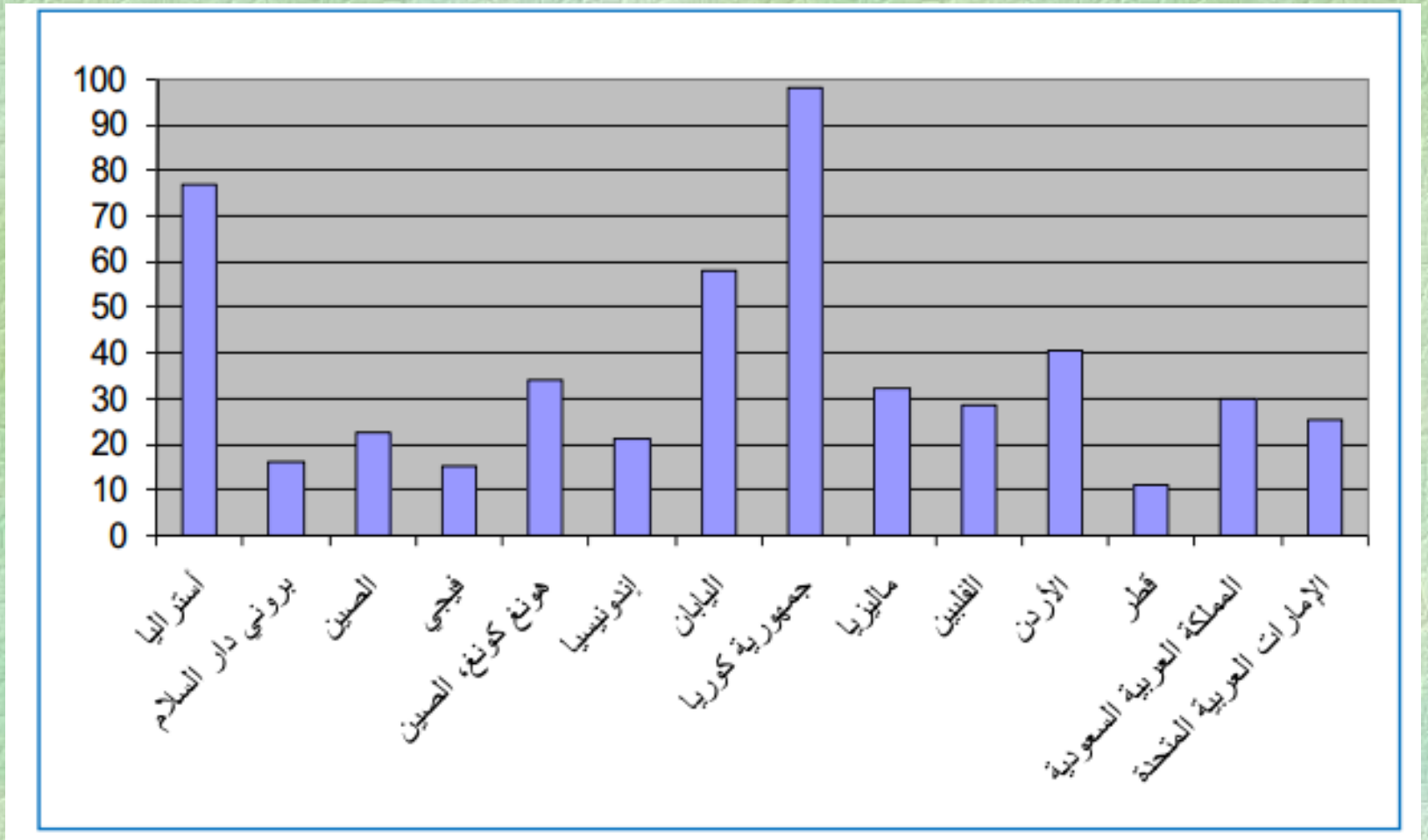

المصدر: world Bank EdStats, 2010

10/6: التدريب وتنمية المهارات

- إن ضمان اكتساب العمال للمهارات اللازمة يتطلب وضع آليات متطورة وأنظمة للاستقراء تساعد في تحديد الاحتياجات المستقبلية. ومن شأن هذه الآليات والأنظمة أن تمكّن البلدان من تكييف المناهج التعليمية وتمكّن مقدمي برامج التدريب من إعداد البرامج الضرورية.
- وقد شكلت معالجة عدم مواءمة المهارات مع المتطلبات وقابلية استخدام القوى العاملة قضية ذات أولوية، خاصة في ضوء وضع معظم البلدان نصب عينيها أهدافاً طويلة الأجل لتطوير قدراتها التنافسية من خلال قوة عاملة منتجة وجيدة التدريب.

- **أستراليا:** وضعت مبادرة "تحسين مهارات أستراليا من أجل مستقبل أفضل"، التي وُضعت سنة 2008، بهدف الدفع بعجلة نمو الإنتاجية وزيادة مشاركة القوى العاملة ومعالجة النقص المزمن في المهارات.
- **سنغافورة:** تبني (برنامج تحسين المهارات والمرونة) الذي وُضع بالتشاور مع الشركاء في المجتمع في أواخر سنة 2008، لخفض تكاليف العمل ومساعدة العمال على رفع مستوى المهارات والانتقال إلى وظائف جديدة.
- ويؤتي التدريب على المهاراتٍ في مذه البرامج وغيرما من البرامجٍ ثماراً أفضل عندما يكون مصمما لتلبية احتياجات سوق العمل وموجها نحو الفئات المحرومة مثل الشباب والعمال المتبطلين/ المسرحين.

الهند : السياسة الوطنية لتنمية المهارات

- **استهدفت استراتيجية/خطة الهند** الحادية عشرة (2007– 2012) تأهيل وتكوين مجموعة من العمال المهرة تلبي احتياجات أصحاب العمل، وقامت هذه الاستراتيجية على حزمة من العناصر أهمها:

(تقييم أوجه العجز في المهارات – اتخاذ إجراءات محددة زمنياً من خلال إرساء الشراكات بين القطاعين العام والخاص – تكييف البنية التحتية الحالية للقطاع العام – إنشاء نظام ذي مصداقية للاعتماد والتصديق – تطوير التمويل المستدام للتدريب) .

- وقد بدأت العملية بمشاورات وطنية نظمتها وزارة العمل والعمالة بالهند ومنظمة العمل الدولية، وشاركت فيها وزارة تنمية الموارد البشرية والوزارات الرئيسية الأخرى، ولجنة التخطيط وحكومات الولايات والنقابات ومنظمات أصحاب العمل والأكاديميون ومقدمو التدريب ووكالات الأمم المتحدة وممارسو التدريب والخبراء.
- وقدمت اللجان إسهامات في المجالات التالية: الإدارة وإشراك الشركاء الاجتماعيين؛ ضمان الجودة؛ الأطر الوطنية للمؤهلات؛ الاقتصاد غير المنظم؛ الإنصاف والنفاذ إلى الخدمات؛ التعلم المتواصل؛ التمويل.

(لتوسيع نطاق الخيارات، تكفلت منظمة العمل الدولية بتنظيم مشاركة خبراء خارجيين).

بنجلاديش: خطة إصلاح التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين (2010– 2015)

- أقرت الخطة 120 مليون دولار لتنفيذ برنامج متكامل لإصلاح التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين، يتضمن العديد من الأنشطة التي تتناول أولويات الإصلاح الرئيسية في مستويات متعددة من النظام، وتشمل هذه الأولويات على ما يلي:- "السياسة الوطنية والتشريعات واللوائح – المؤهلات وإصلاح المناهج الدراسية – تدريب المدرسين وتطوير المؤسسات التعليمية – تحسين سبل نفاذ المجموعات الرئيسية المحرومة إلى الخدمات التعليمية – تعزيز مشاركة القطاع الصناعي في تطوير مستويات التأهيل والتدريب للعاملين".

- وينتهج المشروع عدداً من الطرق الابتكارية الرئيسية أهمها :- "الاعتراف بالتعلم السابق للعمل - وضع إطار وطني جديد للمؤهلات يعمد إلى إدماج التدريب غير النظامي على المهارات في نظام التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين - إدراج السلامة والصحة المهنيتين ضمن معايير تقييم برامج التدريب الكفؤة - تنفيذ هذا المشروع بالاشتراك مع الشركاء الاجتماعيين".

اندونسيسا: مشروع التعليم والتدريب على المهارات من أجل عمالة الشباب - 2011

- يستهدف المشروع "المساعدة في الانتقال من المدرسة إلى العمل" : وذلك عبر مساعدة الهيئات على الصعيدين المركزي والمحلي على تحسين التدريب على المهارات والتعليم في مجال تنظيم المشاريع.

- ويتوقع مردود عالي للمشروع في ضوء ما تبلور لدى العاملين والمعنيين في قطاعات التدريب والتعليم المهنيين والتقنيين النظامي وكذلك قطاع التعليم غير النظامي – Non-formal learning، بادراك وفهم أكثر لقضايا العرض والطلب على المهارات القابلة للتسويق في الاقتصاد المحلي/الوطني، وذلك في ضوء جعلٍ برامج التدريب المهني في كافة مقاطعات الدولة ومراكزها أكثر توافقاً مع المعايير الوطنية للكفاءة .